تحرك عاجل

حبس أسامة النجار، أحد الناشطين على موقع تويتر

صدر في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي حكم بسجن أسامة النجار ثلاث سنوات بتهم نابعة من أنشطته عبر موقع تويتر دفاعا عن والده. وتعتبره المنظمة أحد سجناء الرأي.

في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أصدرت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا في أبي ظبي حكما بحق **أسامة النجار** البالغ من العمر 25 عاما يقضي بسجنه ثلاث سنوات ودفع غرامة قوامها نصف مليون درهم إماراتي (حوالي 136 ألف دولار أمريكي). كما أمرت المحكمة بمصادرة أجهزته الإلكترونية وإغلاق حسابة على موقع تويتر بشكل دائم. وأُدين أسامة بتهم تتضمن "التحريض على كراهية الدولة" "وتصميم وإدارة موقع إلكتروني يحمل أفكارا ومعلومات ساخرة وتشهيرية" اعتُبرت مسيئة لمؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة "والاتصال مع منظمات أجنبية وتزويدها بمعلومات غير دقيقة". واستنادا إلى أحكام المادة 67 من القانون الاتحادي رقم 10 في شأن المحكمة الاتحادية العليا، تُعتبر القرارات الصادرة عن هذه المحكمة قطعية وملزمة، أي أنه لا يحق للشخص الذي يُحاكم أمامها التقدم باستئناف ضد الأحكام التي تصدرها. ولم يُبلغ أسامة بالحكم في قاعة المحكمة، بل استُدعي إلى غرفة القاضي كي يتم إخباره بالحكم دون حضور المحامي ولكن بوجود الادعاء.

وأُلقي القبض على أسامة النجار بتاريخ 17 مارس/ آذار 2014 على أيدي 10 من عناصر جهاز أمن الدولة الذين داهموا منزل أسرته في إمارة الفجيرة. وقبل ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ، غرد أسامة مخاطبا وزير الداخلية للتعبير عن قلقه بشأن سوء معاملة والده في السجن وطالبا من الوزير الرد على رسالة سبق وأن أرسلها له. ويُذكر أن والده حسين النجار الحمادي كان أحد الذين أُدينوا في محاكمة "إمارات 94" التي شهدت محاكمة 94 من منتقدي الحكومة ودعاة الإصلاح محاكمةً جماعية في عام 2013. واحتُجز أسامة النجار في الحبس الانفرادي في مركز حجز سري طوال أربعة أيام تعرض خلالها للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة وضُرب باللكمات على وجهه وبالكوابل على سائر أنحاء جسده ما أحدث نزفا في جرحه الناجم عن عملية جراحية خضع لها قبيل اعتقاله. ثم نُقل أسامة إلى سجن الوثبة في أبي ظبي حيث تمكنت عائلته من زيارته هناك. ولم يُسمح له بلقاء محاميه إلا في أولى جلسات محاكمته بتاريخ 23 سبتمبر/ أيلول الماضي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- الإهابة بالسلطات الإماراتية كي تلغي حكم السجن الصادر بحق أسامة النجار وتفرج عنه فورا ودون شروط كونه سجين رأي محتجز لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقوقه المتعلقة بحريتي التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات، لا سيما قيامه بأنشطة المناصرة دفاعا عن والده السجين؛
- وحثها على توفير الحماية له من التعرض للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة والاستمرار في السماح له بالاتصال بمحاميه وعائلته بشكل منتظم وحصوله على الرعاية الطبية التي قد يكون بحاجة إليها؛
- ومناشدة السلطات كي توعز بفتح تحقيق مستقل في مزاعم تعرض أسامة النجار للتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة ومحاسبة المسؤولين عن ذلك بجلبهم للمثول أمام القضاء.

يُرجى إرسال مناشداتكم قبل 13 يناير/ كانون الثاني 2015 إلى:

رئيس الدولة
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

وزارة الشؤون الرئاسية

طريق الكورنيش

ولي عهد أبو ظبي
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد، شارع بينونة

ونسخ إلى:
نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 212000، دبي
الإمارات العربية المتحدة

أبو ظبي، ص. ب. 280	أبو ظبي، ص. ب. 124	فاكس رقم: 4044 330 4 971+
الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	تويتر: @HHShkMohd
فاكس رقم: 2228 622 2 971+	فاكس رقم: 6622 668 2 971+	
البريد الإلكتروني: ihtimam@mopa.ae	تويتر: @MBZNews	
طريقة المخاطبة: صاحب السمو	**طريقة المخاطبة: صاحب السمو**	

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الإماراتيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. وهذا هو التحديث الثاني على التحرك العاجل رقم 14/61. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/020/2014/en.

تحرك عاجل

حبس أسامة النجار، أحد الناشطين على موقع تويتر

معلومات إضافية

أسامة النجار هو ابن معلم مادة العلوم حسين النجار الحمادي الذي كان بين عدد من سجناء الرأي حوكموا جماعيا في محاكمة جائرة عام 2013 عُرفت باسم محاكمة "إمارات 94". وأُدين 69 من هؤلاء بتهم تتعلق بالأمن القومي وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات و15 سنة، وشملت مجموعة المدانين في هذه المحاكمة الجائرة محامين متخصصين في حقوق الإنسان وقضاة وناشطين طلابيين. وحُكم على حسين النجار الحمادي بالسجن 10 سنوات قبل أن يصدر بحقه حكم آخرا بسجنة 15 شهرا إضافية على ذمة محاكمة ثانية جائرة أُدين فيها الحمادي رفقة 10 مواطنين إماراتيين و20 مصريا بتهم تتعلق بالأمن القومي أيضا.

وخالفت إجراءات المحاكمتين المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة، حيث مُنع المتهمون من الاتصال بالمحامين واحتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي بانتظار المحاكمة واحتُجزوا سرا لمدد مختلفة وصلت إلى سنة كاملة بالنسبة للبعض منهم، وأخبر العديد منهم القاضي عن تعرضهم للتعذيب؛ كما شملت المخالفات استدلال المحكمة "باعترافات" مزعومة أدلوا بها أثناء احتجازهم سرا واستخدامها كأدلة من أجل إدانتهم، كما حُرموا جميعا من حق التقدم باستئناف ضد الحكم الصادر بما يخالف المعايير الدولية المرعية في حقوق الإنسان.

ولدى زيارة مندوبي منظمة العفو الدولية للإمارات العربية المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أخبرهم بعض أقارب السجناء التسعة والستين أن السلطات قد قامت بمضايقتهم والتنمر عليهم وتهديدهم وتشويه سمعتهم في محاولة لإسكات مناشداتهم والتماساتهم لتحقيق العدالة بشأن ذويهم السجناء. كما هددهم مسؤولو جهاز أمن الدولة ومُنعوا من السفر ولم يتم تزويدهم بالتصاريح الأمنية اللازمة للحصول على وظائف. كما تلقى البعض منهم تغريدات تهددهم موجهة من أفراد معروفين يُعتقد أنهم على صلة بجهاز أمن الدولة أو من مجهولين يستخدمون حسابات عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر. ولمزيد من المعلومات، أنظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "لا توجد حرية هنا: إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة" (http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/018/2014/en).

وفي معرض ملاحظاتها الأولية بشأن زيارتها الرسمية إلى الإمارات العربية المتحدة في 5 فبراير/ شباط 2014، عبرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين عن عميق قلقها حيال عدد من قضايا حقوق الإنسان، لا سيما ما تم الإبلاغ عنه من حالات المراقبة والمضايقات والتهديدات والضغوطات الممارسة على المحامين، وأهابت بالسلطات أن تتحرك لوضع تدابير تكفل إنهاء الوضع القائم فورا. كما أشارت المقررة الأممية الخاصة إلى أن النظام القضائي في الإمارات يخضع لسيطرة الأمر الواقع من السلطة التنفيذية. وتقدمت المقررة الخاصة بعدد من التوصيات إلى الحكومة الإماراتية تتضمن ضرورة مراجعة القوانين والتشريعات بما يكفل تفعيل حق الاستئناف والطعن في القضايا المنظورة أمام دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا، وإنشاء هيئة مستقلة تُعنى بالتحقيق في جميع مزاعم ارتكاب التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة في الحجز، والمصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويمكن الاطلاع على ملاحظات المقررة الأممية الخاصة عبر الرابط التالي:
http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14223&LangID=E .

الاسم: أسامة النجار

الجنس: ذكر

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 14/61، رقم الوثيقة: MDE 25/023/2014، الصادرة في 2 ديسمبر/ كانون الأول 2014.